مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٥١
الجمعة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٢/١٥
نيويورك

الرئيس: السيد لافروف .... (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

الأرجنتين	....	السيد بتريّا
البحرين	....	السيد الدوسري
البرازيل	....	السيد فونسيكا
سلوفينيا	....	السيد تورك
الصين	....	السيد شن غوفانغ
غابون	....	السيد دانغي ريواكا
غامبيا	....	السيد جاغني
فرنسا	....	السيد ديجاميه
كندا	....	السيد فامس - غولدمن
ماليزيا	....	السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	....	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	....	السيدة أشيبالا - موسفي
هولندا	....	السيد هامر
الولايات المتحدة الأمريكية	....	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد أحمدي (جمهورية إيران الإسلامية) المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/1054 التي تحتوي على نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي، وسلوفينيا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

المتكلم الأول المدرج على قائمتي هو ممثل أفغانستان، وأعطيه الكلمة.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): حكومة دولة أفغانستان الإسلامية تؤيد مشروع قرار مجلس الأمن المنتظر اعتماده اليوم. ونحن نرى أن مجموعة التدابير الواردة في مشروع القرار إشارة كافية لطالبان ولناصحيهم الباكستانيين: وهو يبين أن المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ إزاء السياسة المغامرة التي تتبعها باكستان وطالبان، والتي هي تهديد كبير للسلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من الطابع المعتدل المحدود الذي يتسم به مشروع القرار المنتظر اعتماده اليوم، فإن الرسالة السياسية التي يحتويها قوية. والمؤيدون الخارجيون لطالبان ينبغي أن يتخذوا التدابير الضرورية لعزل أنفسهم عن إضفاء الاتجاه الطالباني على المنطقة. إن مشروع القرار يؤثر تأثيرا مباشرا على الموارد المالية لطالبان، التي تجيء أساسا من عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات: وليس له أي تأثير على الأمة الأفغانية نفسها.

والفقرة المتعلقة بالاستثناءات الإنسانية تؤكد إيصال المساعدة الإنسانية الى الشعب الأفغاني، لأن الفقرة الفرعية (و) من الفقرة (٦) تسمح بالنظر في طلبات الإعفاء من التدابير. ونحن نتوقع أن يستخدم مجلس الأمن كل الآليات التي تحت تصرفه من أجل التطبيق الدقيق الصارم للجزاءات من جانب جميع الدول الأعضاء والوكالات الدولية. وهذا قد يحقق السلام في أفغانستان.

إن دولة أفغانستان الإسلامية تعتبر اعتماد مشروع قرار اليوم وسيلة للضغط على طالبان وناصحيها الباكستانيين للتخلي عن سياساتهم الخاطئة، الضارة بالمصالح الوطنية لأفغانستان وللسلم والأمن في هذه المنطقة من العالم. وأنا عندما أقول هذه المنطقة من العالم أعني أن باكستان جزء من تلك المنطقة.

إن طالبان يجب أن تقتنع بأن الأزمة الراهنة ليس لها حل عسكري. والتراب الأفغاني ينبغي ألا يستخدم ملجأ آمنا للإرهابيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد لإجراء التصويت على مشروع القرار (S/1999/1054) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت.

ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وسأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ قصف أعوان أسامة بن لادن سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا فقتلوا ٢٢٤ مواطنا من أمريكا وكينيا وتنزانيا وجرحوا آلافا غيرهم. ويواصل أسامة بن لادن تهديده،

لا لسلامة الأمريكيين في أنحاء العالم فحسب بل وسلامة مواطنين آخرين في بلدان لا حصر لها يمكن أن يصبحوا من ضحايا سياسات الإرهاب. وباعتماد مشروع القرار اليوم تتخذ الأمم المتحدة - المجتمع الدولي في الواقع - خطوة شجاعة في مكافحة الإرهاب الدولي. وتوجه رسالة مباشرة إلى أسامة بن لادن والإرهابيين في كل مكان: "يمكنكم الهرب ويمكنكم الاختباء، ولكنكم ستقدمون للعدالة".

وتولي الولايات المتحدة أعلى الأولويات لتفتيت منظمة أسامة بن لادن الإرهابية وتقديمه إلى العدالة لاشتراكه في أنشطة إرهابية.

والإجراء المتخذ اليوم يولد ضغطا جديدا على الطالبان لتسليم أسامة بن لادن إلى السلطات في بلد يقدم فيه إلى العدالة. فالطالبان في أفغانستان يواصلون توفير الملجأ الآمن والأمان لابن لادن ومنحه الحرية اللازمة للعمل رغم الجهود المتكررة من الولايات المتحدة لحض الطالبان على تسليمه أو طرده هو وأتباعه الرئيسيين إلى السلطات لمسؤولة في أي بلد يمكن أن يقدم فيه إلى العدالة. وتؤكد معلوماتنا أن منظمته تعمل مع جماعات إرهابية أخرى وتواصل التخطيط بنشاط لاعتداءات على الأمريكيين وغيرهم. ولدينا أدلة موثوق بها على أن شبكته تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية.

ولقد دأبت الولايات المتحدة على الإعراب عن قلقها إزاء سياسات الطالبان. وكما يوضح مشروع القرار هذا فالمجلس يشاركنا القلق العميق لاستمرار انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وخاصة التمييز ضد النساء والفتيات. ومن دواعي قلقنا أيضا الارتفاع الكبير في معدلات إنتاج الأفيون غير المشروع في مناطق يسيطر عليها الطالبان، والمعاملة السيئة للموظفين الدبلوماسيين والصحفيين الإيرانيين. وأعمال الطالبان تشكل تهديدات لجيرانهم وللمجتمع الدولي عامة.

وفي ٥ تموز/يوليه أصدر الرئيس كلينتون أمرا تنفيذيا بفرض جزاءات اقتصادية على الطالبان بسبب تهديد أمننا القومي من إجراءاتهم وسياساتهم. ومجلس الأمن يوجه اليوم رسالة قوية أخرى إلى الطالبان: "إن استمرار احتضانكم لأسامة بن لادن يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. والمجتمع الدولي يطالب بتقديمه للعدالة".

ويضع مشروع القرار أمام الطالبان خيارا واضحا. فأمامهم ٣٠ يوما لتسليم بن لادن. وإذا لم تسلمه الطالبان خلال تلك المدة، تنفذ الجزاءات. وسوف تقيد تلك الجزاءات حقوق هبوط الطائرات في المطارات التي يشغلها الطالبان، وتجمد حسابات الطالبان في جميع أنحاء العالم ويحظر الاستثمار في أي مشروع يملكه أو يسيطر عليه الطالبان. كما ينشئ مشروع القرار لجنة لرصد تنفيذ الجزاءات. ومن المهم تذكر أن هذه الجزاءات محدودة وأنها تستهدف بتحديد دقيق الحد من موارد سلطات الطالبان. ولا تمس هذه الجزاءات بأي حال شعب أفغانستان، وسنعمل مع لجنة استعراض الجزاءات على تنفيذها بطريقة لا تعطل تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني.

وأمل الولايات المتحدة الوطيد أن يتعاون الطالبان مع المجتمع الدولي لتقديم بن لادن للعدالة خلال هذه المهلة وإلا نضطر إلى تنفيذ هذه الجزاءات. وأمام الطالبان الخيار بين التعاون والمواجهة مع المجتمع الدولي.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): تدين ماليزيا الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، ولا تقبل أي عذر من مرتكبيه أيا كانت دوافعهم، حين يكون المدنيون الأبرياء هم الأهداف المتعمدة، ويعتبرون ذلك عملا مشروعا. فالإرهاب لا يقتصر على المسرح الداخلي. وهو يشكل تحديا أمنيا خطيرا ومعقدا أمام المجتمع الدولي، بسبب قدرته على إشاعة الخوف والرعب والضرب مع الإفلات من العقاب أينما ووقتما يشاء. ونحن نؤمن بضرورة الجهود المنسقة دوليا، بما فيها تدابير الإنفاذ القوية للتغلب على هذه المحنة.

ومع هذا فلوفدي تحفظات معينة عن مشروع القرار المعروض علينا. إذ يساورنا القلق إزاء آثار وتأثير مشروع القرار على شعب أفغانستان العادي والبريء. ولدينا

اقتناع بأن الجزاءات ضد أي بلد وشعب ينبغي ألا يلجأ إليها إلاعندما تستخدم جميع التدابير السلمية الأخرى وتفشل. وبما أنها أداة إكراه فينبغي اللجوء إليها بحذر شديد بسبب عواقبها الخطيرة غير المقصودة على السكان الأبرياء. فينبغي تقييم فعاليتها وتأثيرها الإنساني المحتمل في كل المراحل، قبل إقرارها ثم بصورة دورية خلال مرحلة التنفيذ.

ولوفدي تحفظات عن استخدام الجزاءات لإحداث التغييرات المرغوب فيها في نظام مستهدف. فقد أظهرت التجربة أنها نادرا ما تجدي بالنسبة للهدف أو الأهداف المرجوة. وبدلا من هذا فقد جلبت لعامة الناس معاناة لا مسكن لها. ففرض جزاءات على الطالبان يصل إلى حد فرض جزاءات على شعب أفغانستان بأجمعه لأن قسما كبيرا من ذلك البلد خاضع للسيطرة الفعلية للطالبان التي هي بالفعل الحكومة الواقعية لأفغانستان رغم عدم الاعتراف بها من الأمم المتحدة ومعظم أعضاء المنظمة.

ولذا فالجزاءات الموجهة للطالبان ستكون لها آثار مباشرة وغير مباشرة على عموم السكان في كل جانب تقريبا من جوانب حياتهم، سواء أكان السفر بالجو أم التجارة والتبادل التجاري أم الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تشملها الجزاءات. وفي النهاية تكون عامة الشعب هي التي تدفع الثمن وليس الهدف أو الأهداف المقصودة.

ولقد كان من اللازم إجراء تحليل أكثر دقة وشمولا للآثار المحتملة للجزاءات المقترحة، ومن المسائل ذات العلاقة التي كان من الضروري أخذها في الاعتبار بشيء من التعمق، مدى وموقع أصول النخبة المقصودة وأنواع الجزاءات التي يرجح أن يكون لها أكبر الأثر على الأهداف المقصودة، وكذلك العناصر الإيجابية التي يمكن إدخالها في نظام الجزاءات للحفز على امتثال الأفراد أو الكيان المقصودين.

وكان وفدي يفضل اتباع نهج على مراحل في معالجة الحالة. فكان ينبغي أن يتخذ المجلس، كخطوة أولى، قرارا قويا يبين عزم المجلس الجاد على اتخاذ تدابير لفرض الجزاءات على الطالبان ما لم يتخذوا إجراءات معينة منصوص عليها فيما يتعلق بدعم الإرهاب. وهذا الإنذار الشديد من جانب مجلس متحد بصلابة ربما حقق من النتائج المرجوة لإحداث تغيير في سلوك وسياسة الطالبان أكثر من مباشرة فرض الجزاءات دفعة واحدة مع الوعد بالمزيد منها. ولو تم تجاهل ذلك الإنذار لكان بوسع المجلس على الأقل أن يقتنع ويقنع المجتمع الدولي بأنه قد أعطى الإنذار الكافي وأنه لم يعد أمامه بديل آخر عن التقدم بمشروع قرار لتنفيذ الجزاءات.

واسمحوا لي أن أعيد تأكيد قلق وفدي الشديد إزاء آثار ونتائج الجزاءات على شعب أفغانستان. فهم من أفقر فقراء الأرض، وهم الضحايا المأساويون على مدى أكثر من عقدين من الصراع المرير ونالوا حظهم من الكوارث الطبيعية. والجزاءات المزمعة للطالبان ستؤثر عليهم على الأرجح بأسلوب عقابي لأن الطالبان بيدهم السيطرة الفعلية على معظم أنحاء البلد ويديرون كل جانب تقريبا من جوانب الحياة في مناطق أفغانستان الخاضعة لسيطرتهم.

ولهذه الأسباب فإن وفدي مضطر إلى الإدلاء بهذا البيان قبل التصويت. وسنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض على المجلس ونحن نشعر بالغصة ونرجو من الطالبان الامتثال لمقتضيات مشروع القرار كي ينقذوا شعب أفغانستان من استمرار المعاناة والبؤس، ونناشد المجلس أيضا أن يكفل أن يتم تنفيذ مشروع القرار هذا ومصلحة ورفاه شعب أفغانسان في عين الحسبان.

السيد الدوسري (البحرين) (تكلم بالعربية): إن مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه لا يتناول القضية الأفغانية أو التسوية السلمية في أفغانستان، وإنما يتطرق إلى موضوع جزئي يتعلق بالإرهاب الناجم عن الأزمة الأفغانية.

إن وفد بلادي يتطلع إلى مناقشة هذا الموضوع الهام من جميع جوانبه في القريب العاجل لما له من خطر على الأمن والسلم الدوليين خاصة وأن هناك أكثر من دولة تأوي أفرادا أو مجموعات إرهابية.

إن وجود بعض الإرهابيين في الأراضي الأفغانية واتخاذها مركزا للتدريب وقاعدة لممارسة أنشطتهم، مسؤولية تتحملها جميع الفصائل الأفغانية وإن كانت بمستويات متفاوتة. فلو كانت هذه الفصائل قد وصلت إلى قناعة بأنه ليس هناك حل عسكري للحرب الدائرة

في أفغانستان لانتهت حالة الحرب ولعم الأمن والاستقرار ولساد القانون ولاستطاعت أفغانستان أن تكون عضوا فاعلا في المجتمع الدولي.

إلى جانب الفصائل الأفغانية فإن الدول المؤثرة على الأوضاع الداخلية في أفغانستان تتحمل الجزء الأكبر عن استمرار الحرب الأفغانية والآثار المترتبة عليها، لما تقدمه هذه الدول من دعم وأسلحة للفصائل الأفغانية المختلفة بشكل ساهم في تأجيج هذه الحرب وتصعيدها. ولقد كان الحري بهذه الدول أن تكف عن تقديم الأسلحة، حتى لا يعطى الانطباع الخاطئ بأن المجلس يكيل بمكيالين في تعامله مع القضية الأفغانية خاصة فيما يتعلق بتطبيق العقوبات، وأن تحاول هذه الدول إقناع الفصائل الأفغانية بإلقاء السلاح واتخاذ الحوار أسلوبا ومنهجا لحل خلافاتها.

إن أحد الآثار المترتبة على استمرار الحرب الأفغانية هو تدهور الحالة الإنسانية التي زاد من حدتها الكوارث الطبيعية التي أصابت أفغانستان في الفترة الماضية. وهذا ما دفعنا للنظر بشيء من الحذر إلى مشروع القرار المعروض أمامنا. فقد كان لدينا بعض التخوف من أن يكون لهذا القرار آثار سلبية على الوضع الإنساني في أفغانستان في الوقت الذي نحتاج فيه إلى تخفيف المعاناة عن الشعب الأفغاني، مما حدا بنا إلى أن نعمل جنبا إلى جنب مع الوفود الأخرى لكي نتأكد من عدم حدوث ذلك في المستقبل. وفي هذا الصدد نود أن نتوجه بالشكر إلى متبني مشروع القرار لأخذهم في الاعتبار التعديلات التي تقدم بها وفد دولة البحرين في هذا الصدد بالإضافة إلى التأكد من أن العقوبات لا تمس الشعائر والواجبات الدينية مثل الحج والعمرة. وعليه فإن دولة البحرين سوف تصوت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/1054.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن الحرب التي طال أمدها ألحقت أضرارا كبيرة بالشعب الأفغاني وباقتصاده الوطني وبسلامته. والصين لا توافق من حيث المبدأ على استعمال الجزاءات بصورة متكررة، ونحن نوافق تمام الموافقة على الآراء التي أعرب عنها ممثل ماليزيا. ونعتقد أن الجزاءات لن تعمل إلا على تفاقم معاناة الشعب الأفغاني، والمصاعب التي يواجهها وهو الشعب الواقع ضحية للحرب التي طال أمدها. ونحن نرى أن الجزاءات لا يمكن استعمالها إلا كوسيلة يلجأ إليها كملاذ أخير وأن تكون ذات أهداف محددة.

والصين ضد جميع أشكال الإرهاب. وعلى أساس هذا الموقف المبدئي، شاركنا في المشاورات المتعلقة بالقرار الذي اتخذناه للتو، وطلبنا خلالها بأن يقتصر النص على مسألة مكافحة الإرهاب الدولي. وفي الوقت نفسه، أحطنا علما كذلك بحقيقة أن نص القرار يؤكد مجددا الالتزام بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن احترام ثقافتها وتقاليدها التاريخية.

بالإضافة إلى ذلك، وافقت الأطراف على أن يبدأ سريان مفعول الجزاءات بعد ٣٠ يوما من اتخاذ القرار، وأشارت بعبارات لا يشوبها الغموض إلى أن الجزاءات سترفع مباشرة حالما يجري تنفيذ القرار.

ونظرا لحقيقة أن التعديل الصيني تم قبوله، فقد صوتنا لصالح القرار.

السيد فامس - غولدمن (كندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد كندا تمام التأييد هذا القرار. فمن المناسب والضروري أن يتخذ مجلس الأمن إجراء لدعم مكافحة الإرهاب. إن اتخاذ هذا القرار يدل على تصميم المجتمع الدولي في هذا

الصدد، ويحدونا الأمل في أن يساعد في عملية تقديم المسؤولين عن تفجير القنابل في كينيا وتنزانيا في آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى العدالة.

إن ما تشعر به كندا من قلق إزاء الحالة في أفغانستان يتجاوز الإرهاب. فنحن نرى أن استهزاء الطالبان بحقوق الإنسان والقوانين والمبادئ الإنسانية يقتضي اتخاذ إجراءات دولية أخرى. وتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ يرسم صورة قاتمة عن الظروف المتدهورة التي يعيشها المدنيون في أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال. فلأعمال وسياسات الطالبان دور هام في جعل أفغانستان أحد أخطر الأماكن على سطح الأرض.

لذلك نتطلع إلى قرار آخر يتخذه مجلس الأمن بغية التصدي للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المثيرة للجزع في أفغانستان مما يسبب قدرا كبيرا من عدم الاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي، وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠